المحاضرة ٥

انواع الحكم الديمقراطي

أ- الديمقراطية المباشرة

وتسمى (بالديمقراطية النقية) وهي الاقل شيوعا والتي يصوت فيها الشعب على قرارات الحكومة بالايجاب او الرفض من دون وسطاء أو نواب ينوبون عنهم. ويواجه هذا النوع من الحكم صعوبة في جمع الناس لغرض التصويت على القرارات. ولهذا فإن هذه الديمقراطيات المباشرة كانت على شكل مجتمعات صغيرة الحجم وأشهر هذه الديمقراطيات كانت (أثينا القديمة).

حيث يقوم الشعب بنفسه بمهام السلطة التشريعية والتنفيذية اي ان الشعب لا ينتخب ممثلية في السلطتين التشريعية والتنفيذية بل يمارسها بنفسه حيث يجتمع المواطنين في هيئة جمعية عمومية للتصويت على مشروعات القوانين وتعيين القضاة والموظفين وتصريف الشؤون العامة الداخلية والخارجية .

هذا النوع هو الاساس الذي قام عليه مفهوم الديمقراطية بأصوله الاغريقية المفكر الفرنسي (جان جاك روسو) طور هذا النوع من الحكم بصيغة معاصرة تحت مفهوم جديد (العقد الاجتماعي) الذي ينظر للديمقراطية على انها (**اتفاق ديمقراطي وعقد بين افراد الشعب من جهة وبينهم وبين الشخص الذي يمنحونه حق الحكم من جهة اخرى**) .

ان الديمقراطية المباشرة تعد النموذج المثالي للحكم الديمقراطي الصحيح على اساس انها تحقق مباشرة للشعب سيادته وممارسته للسلطة التنفيذية .

وقد طبقت في بعض المدن السويسرية حيث يجتمع المواطنين مرة في السنة لأنتخاب كبار الموظفين والقضاة والمصادقة على بعض القوانين وان هذه الديمقراطية المباشرة مستحيلة التطبيق نظرا لأتساع رقعة الدولة الحديثة وكثرة سكانها ولأنها تتطلب نظاما سياسيا عاليا في الديمقراطية المباشرة .

الشعب يمارس جميع اختصاصات الحكم التشريعية والتنفيذية والقضائية بمعنى ان يصبح الشعب هو الهيئة الحاكمة والمحكومة في الوقت نفسه وهذه الديمقراطية هي اقدم صور الديمقراطية ظهوراً .

ان الشعب ليس جميع الافراد بل هم المواطنين الاحرار الذي يتمتعون بالحقوق السياسية من خلال اشتراكهم في الجمعية الشعبية التي تمثل السلطة العليا في المدينة .

ب-الديمقراطية الغير مباشرة (النيابية)

تسمى ايضا الديمقراطية التمثيلية .

وهو نظام سياسي يصوت فيه افراد الشعب على اختيار اعضاء الحكومة الذين بدورهم يتخذون القرارات التي تتعلق بمصالح الناخبين وتسمى بالنيابية لأن الشعب لا يصوت على قرارات الحكومة بل ينتخب نواباً يقررون عنهم. وقد شهد القرن العشرين تزايداً كبيراً في نظم الحكم هذه حيث صار غالبية سكان العالم يعيشون في ظل حكومات ديمقراطية نيابية (وأحياناً يُطلق عليها "الجمهوريات").

حيث ينتخب الشعب نوابا يمثلونه ويباشرون باسمه السيادة القومية والتشريع وادارة شؤون البلاد واختيار الحكومة وسحب الثقة عنها واسقاطها ويجري انتخابهم دوريا طبقا " للدستور".

وهذه الديمقراطية هي السائدة اليوم في كثير من الدول الاوربية والاسيوية والامريكية وكل الدول العربية تقريبا التي تطبق وتعمل وفق الدساتير .

في الديمقراطية النيابية الشعب ينتخب ممثليه ليكونوا نوابا في السلطة التشريعية . كما ينتخب انتخابا مباشرا او غير مباشر مسؤولي السلطة التنفيذية مع احتفاظ الشعب بحقه في محاسبة السلطات والاعتراض عليها وتقرير المسائل الرئيسية عبر الاستفتاء وفق الاقتراع الشعبي .

تحاول معظم الدساتير اعتماد هذا النوع من الديمقراطية الذي بدأ ظهوره في مقاطعات الاتحاد السويسري والولايات المتحدة الامريكية في القرن التاسع عشر ثم اتسع نطاقه في مطلع القرن العشرون .

ويظهر الشعب في هذا المظهر من الديمقراطية في عدة مجالات

أ- **الاقتراح الشعبي** / اقتراح تعديل دستوري او اقتراح قانوني

ب-**الاعتراض الشعبي** / اي الاعتراض على قانون معين خلال مدة معينة من تاريخ صدوره من البرلمان وبالتالي يطرح الامر على الاستفتاء الشعبي (الاستفتاء هو أخذ رأي الشعب بخصوص مسألة معينة فأذا وافق الشعب على الاعتراض الغي القانون) .

ج- **الاستفتاء الشعبي** / ويراد به الاحتكام الى الشعب بشان امر معين قد يكون مشروع او اقتراح قانون او موضوعا هاما يخص سياسة الدولة بحث لا يمكن ان يكتسب القوة الالزامية ما لم يحظى بموافقة الشعب وقد يكون الاستفتاء دستوريا اذا تعلق الدستور او تشريعا اذا تعلق بالقانون وقد يكون سياسيا اذا تعلق بأمر من امور الدولة .

د- **الديمقراطية شبه المباشرة** / في الديمقراطية شبه المباشرة العلاقة تبقى قائمة بين جمهور الناخبين وبين الشخص الذي انتخبوه ويستطيع الناخبون ازالة النائب واجراء انتخاب اخر بالنيابة عنه وهذا النوع يطبق في سويسرا وبعض الولايات الامريكية .